



دورة تشخيص المسائل العقدية ودعم القرار



دورة تشخيص المسائل العقدية ودعم القرار

المرجع: 146310_602 التاريخ: 30 نوفمبر – 4 ديسمبر 2026 المكان: فرانكفورت الرسوم: Euro 5700

نظرة عامة

دورة تشخيص المسائل العقدية ودعم القرار لمدة 5 أيام للمختصين في تحليل العقود ودعم الوظائف المختلفة، ويعود المشاركون بملف تشخيص المسألة العقدية. تتبع الدورة معنى البند والواجبات المترابطة والاستثناءات الواقعية وفجوات الأدلة وآثار التغيير ومدخلات أصحاب المصلحة ومنطق التوصية. تعالج الدورة الحالات العقدية غير الواضحة أو المتعارضة عبر تنظيم التحليل قبل رفع المشورة. تقدم أجايل للتدريب تشخيص المسائل العقدية كمسار منضبط من نص المصدر إلى موجز قرار قابل للدفاع.

الفئة المستهدفة

- المختصون المسؤولون عن تحويل نصوص العقود إلى إجراءات تشغيلية
- المحللون الذين يقيمون الاستثناءات التجارية وآثار التغيير
- الوظائف التي تجمع الأدلة للقرارات العقدية متعددة الأطراف
- فرق ضبط المشاريع التي تتبع التبعيات بين الأحداث والواجبات
- موظفو العمليات القانونية الذين يعدون المسائل لمراجعة المستشار

تفترض الدورة قدرة المشاركين على التنقل في وثائق عقود نشطة، ولا تتناول الصياغة التمهيدية أو الآراء القانونية أو المرافعة أو تقنيات التفاوض أو إعداد المطالبات الكاملة.

الإدارات والقطاعات المستهدفة

تدعم الدورة الإدارات والقطاعات التي تحتاج إلى تحليل منظم للمسائل العقدية قبل اتخاذ القرارات.

- العقود والمشتريات والتحليل التجاري والعمليات القانونية
- ضبط المشاريع والمالية والهندسة وضمان الموردين
- التقنية والاتصالات والخدمات المهنية
- الطاقة والتصنيع والخدمات اللوجستية والنقل
- الرعاية الصحية والبنية التحتية وعمليات المنشآت



أهداف التعلم

بنهاية هذه الدورة، سيتمكن المشاركون من:

- تحليل نص البند وسياقه وتعريفاته وأحكامه المترابطة
- تشخيص تبعيات الواجبات والاستثناءات الواقعية
- تقييم كفاية الأدلة وفجوات المعلومات غير المحسومة
- مقارنة آثار التغيير على الوقت والتكلفة والتسليم
- ترتيب مدخلات أصحاب المصلحة وأسئلة القرار
- بناء ملف تشخيص المسألة العقدية

جدول الدورة

اليوم 1: معنى البند وتأطير المسألة

- لوحة تأطير المسألة العقدية
- منهج قراءة سياق البند
- تتبع التعريفات والإحالات المرجعية
- سجل أسئلة الغموض
- سجل افتراضات التفسير

اليوم 2: الواجبات والتبعيات والاستثناءات

- شبكة تبعيات الواجبات
- شبكة تحليل الشروط والمحفزات
- مصفوفة النمط الواقعي للاستثناء
- خريطة تفاعل المسؤوليات
- اختبار حدود المسألة



اليوم 3: الأدلة والآثار التجارية

- جدول موثوقية مصادر الأدلة
- ورقة تتبع الوقائع إلى البنود
- أداة تشخيص المعلومات المفقودة
- خريطة أثر الوقت والتكلفة والتسليم
- مقارنة التفسيرات المتنافسة

اليوم 4: تقييم التغيير ودعم القرار

- شجرة قرار توصيف التغيير
- شبكة مواءمة مدخلات أصحاب المصلحة
- جدول مقارنة آثار الخيارات
- مقياس الثقة في التوصية
- هيكل موجز القرار العقدي

اليوم 5: ممارسة التشخيص التخصصي

- تمرين: تأطير مسألة عقدية متعددة البنود
- تمرين: تتبع الواجبات والاستثناءات الواقعية
- تمرين: اختبار فجوات الأدلة والآثار
- تمرين: صياغة توصية قابلة للدفاع
- المشروع الختامي: ملف تشخيص المسألة العقدية

التمارين التطبيقية

تستخدم الدورة أنشطة مقترحة لممارسة التشخيص التخصصي عبر سياقات عقدية مختلفة.

- نشاط مقترح: تأطير مسألة تفسير رصيد خدمة في اتفاقية تقنية.
- نشاط مقترح: رسم واجبات مترابطة في استثناء توريد صناعي.
- نشاط مقترح: اختبار أدلة تغيير لقرار تسليم بنية تحتية.
- نشاط مقترح: إعداد موجز توصية لمسألة عقد منشآت.



الأسئلة الشائعة

لمن تناسب دورة تشخيص المسائل العقدية ودعم القرار، وماذا تفترض؟

تناسب المختصين الذين يقرؤون العقود النشطة ويحللون الوقائع التشغيلية وينسقون المدخلات أو يعدون مواد القرار، وتفترض قدرتهم على التعامل مع وثائق عقدية قائمة.

كيف يختلف تشخيص المسائل العقدية عن إدارة العقود الروتينية؟

يركز تشخيص المسائل العقدية على سؤال غير واضح أو متعارض أو مؤثر عبر تتبع النص والواجبات والوقائع والأدلة والخيارات، بينما تنسق الإدارة الروتينية أعمال المتابعة والأداء المتكررة.

ما ملف تشخيص المسألة العقدية؟

ملف تشخيص المسألة العقدية هو سجل منظم لتأطير المسألة وتتبع البنود وشبكة الواجبات والنمط الواقعي وتقييم الأدلة ومقارنة الآثار ومدخلات أصحاب المصلحة والافتراضات والتوصية.

كيف تدعم الأدلة العقدية توصية قابلة للدفاع؟

تدعم الأدلة العقدية التوصية عندما يوثق مصدر كل واقعة جوهرية وتربط بالنص ذي الصلة وتختبر موثوقيتها وتفصل عن الافتراضات وتصل بآثار كل خيار.

ما المخرج الذي ينشئه تدريب دعم القرار العقدي؟

ينشئ المشاركون ملف تشخيص المسألة العقدية لتنظيم المواد المعقدة في توصية موجزة قابلة للتتبع لعرضها على الجهة المخولة بالمراجعة.

الخاتمة

يعود المشاركون بملف تشخيص المسألة العقدية للمسائل المعقدة. يحول الملف النصوص والوقائع والتبعيات ووجهات نظر أصحاب المصلحة المتفرقة إلى سجل تحليلي قابل للتتبع. يستخدم المختصون الملف لإظهار عدم اليقين ومقارنة الآثار وتقديم توصية قابلة للدفاع دون أن يحل محل المشورة القانونية الرسمية.